

محمد علي الهزني \*

## تحسين المستوى المعيشي للمواطنين

قد يقول البعض إن الدولة تعطي شبابها منحاً "رضية" بكل فئاتهم وهذا القول مع صحته -شكلاً- إلا أنه لا يتحقق موضوعاً، الكل يعرف أن أواخر المنح قد تمكث في البلديات عشرات السنين وقد لا تتقيد، وهذا يعني أن الشاب قد يصبح عاجزاً وقد يموت قبل أن يحصل على منحة.. والقول الذي يريده رؤساء البلديات والمتأمل بعدم وجود أماكن للمتحق قول باطل ومربود، فإل يصق أحد أن يبدأ في مثل مساحة بلدنا وفي مثل غناه ليس فيه أماكن مثل تلك المنح؟ أما صندوق التنمية العقاري، قروضه، فهو الآخر أصبح كالمشلول يتحرك بيده أحياناً ويتوقف كالجسد في معظم الأحيان، نريد من هذا الصندوق أن يحصل على دعم كافٍ لخدم شباب الأمة ويمكنهم من العيش الحسن.. والأمل معقود على جلالة الملك ليحقق لواطنيه هذا الطلب.

## تحسين المستوى المعيشي للمواطنين يتطلب

تحسين المستوى الصحي، فبدون صحة جيدة لا يمكن للإنسان أن يعيش بصورة معقولة ولا يمكنه القيام بواجباته نحو وطنه وهو مهتل يعاني من مصائب المرض...

إيجاد وظائف للشباب مطلب ملح كذلك، عشرات الآلاف من الشباب لا يجدون عملاً، يحملون شهادات جامعية وما في حكمها ومع هذا فالأبواب مسدودة أمامهم أينما اتجهوا لا يجدون إلا الأعتار أو العود التي لا تسمن ولا تعني من جوع، بعضهم قد لا يجد قوت يومه، البعض الآخر مسؤول عن عائلة أو أكثر ومع هذا لا يستطيع أن يفعل شيئاً والانتظار الطويل قد يقوده إلى أشياء لا تحمد عقباه.

هؤلاء يريدون حلولاً عاجلة وعيلى هم وأسرههم التي بنت أماًلاً عليهم، والتفكير في أوضاعهم أجدى من التفكير في توظيف النساء في بعض المحلات، فيؤلف مسؤولون عن تقسيمهم وعن أسرههم في الوقت نفسه فإذا انتهت مشكلاتهم أمكن الالتفات إلى مشاكل الفتيات وهي أقل طلعاً من مشكلات الشباب.

البطالة بكل أشكالها وعواقبها سيئة، بلانها - والله الحمد -

والطمع هنا مشروع بكل المقاييس، فإن يطمع الشعب في حاكمه فهذا دليل على محبة الشعب لهذا الملك، كما أنه دليل في الوقت نفسه على تباين مشاعر المحبة بين الشعب وحاكمه.. والطمع هنا دليل على أن الطموح فيه قاصر على تحقيق مطالب من وضعوا فيه آمالهم مهما كانت هذه الآمال.

جلالة الملك أصدر مرسوماً بتخفيض قيمة البنزين والديزل بنسبة لا بأس بها، وهذه النسبة ستكون عاملاً في زيادة دخل المواطن، هذا الدخل الذي بدأ يتناقص منذ مدة طويلة ولا يزال ويطرق متنوعه، جالته كان قد أمر بزيادة رواتب الموظفين قبل بضعة أشهر، وكانت تلك الزيادة باهرة خير على أبناء الوطن ولا سيما إذا عرفنا أن رواتبهم كانت مستقرة على حالها منذ أكثر من ثلاثين عاماً رغم الزيادات الكثيرة في كل متطلبات الحياة.

أعود إلى نقطة البداية لأول: إن المواطنين سيكونون سعداء بهذا القرار ولكنهم يطمعون في زيادة سعادتهم ولا سيما أنهم ينظرون إلى قائدهم وكأنه أب لكل واحد منهم.

أسعار الغاز في بلدنا عالية الثمن بصورة غير معقولة، ولا تتفق هذه الأسعار مع إمكانية بلدنا الهائلة وكونها من أكبر الدول المنتجة للبتروول والغاز، وتكون أسعار البتروول وصلت إلى حدود مرتفعة والتل يرى أنها أكثر من الحدود المعقولة.

كنت أعجب كثيراً عندما عرفت أن سعر برميل الغاز في مصر يساوي ثلاثة ريالاً تقريباً بينما هو في بلدنا يباع بخمسة عشر ريالاً أي بخمسة أضعاف قيمته في مصر.

أليس هذه مفارقة عجيبة؟ دولة فقيرة في إنتاجها البتروولي ومع هذا فأسعارها تقل عن أسعارنا ونحن من أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم؟ إن هذه الأسعار الباهظة بحاجة إلى مراجعة سريعة، والأمل كله معقود على جلالة الملك.

تحسين المستوى المعيشي للمواطنين كما جاء في بيان الديوان الملكي مطلب عادل و ملح، وتخفيض الأسعار جزء مهم في تحسين المستوى المعيشي لكل مواطن، وقيامتنا مهتمة بهذه المسألة ونحن هنا فإن هناك بعض القضايا الملحة التي يتطلع المواطنون لتحقيقها.

كثير من شبابنا لا يملكون القدرة على شراء منازل، بل إن غالبيتهم لا يملكون القدرة على استئجار منازل يبنون فيها أسرههم، ويبذلون فيها حياتهم الأشرى كي يستقروا ويساموا في بناء مجتمعهم، بلدنا واسعة المساحة، وإمكاناتها - والحمد لله - جيدة، والأمل أن يعطى كل شاب قطعة أرض مناسبة ويعطى كذلك مبلغاً من المال يمكنه من بناء منزله.

قادرة على حل هذه المشكلة، وأبناؤها يتطلعون إلى والدهم لمساعدتهم على تجاوز آلامهم وهو بحول الله قادر على فعل الكثير.

تحسين المستوى المعيشي للمواطنين يتطلب تحسين المستوى الصحي، فبدون صحة جيدة لا يمكن للإنسان أن يعيش بصورة معقولة ولا يمكنه القيام بواجباته نحو وطنه وهو معتل يعاني من مصائب المرض.

مستشفياتنا بحاجة إلى إعادة تأهيل، والحديث عن الأخطاء الطبية لا يكاد يتوقف، أزمة الأدوية والأطباء والأماكن اللائقة في المستشفيات كلها محل انتقاد ولكنها بحاجة إلى إيجاد حلول عاجلة ليتمكن المواطن في أي مكان في بلده من الحصول على علاج بصورة جيدة.. لا يصح في بلد مثل بلدنا أن يشتكي المواطن من قصور الإمكانيات في المستشفيات العامة، ليس كل مواطن لديه القدرة على التناوب في المستشفيات الخاصة، وأعجب من الحديث عن التأمين الصحي الإلزامي وأوضاع المواطنين المالية لا تتحمل هذه التناقضات. مرة أخرى يطمع المواطنون في تدخل ملكهم ليحل لهم هذه المشكلات التي تقض مضاجعهم وبصورة دائمة.

وما دمت أتحدث عن الصحة وعدم مواكبتها لحاجة المواطنين فلا بد من الإشارة هنا إلى مرضى الأسهم وكيفية التعامل مع حالاتهم، لقد قرأت أكثر من تحقيق ومن تصريح يقول أصحابه إن الحالات النفسية تتزايد بصورة واضحة بين المتداولين في سوق الأسهم، كما أن هناك أمراضاً أخرى داهمتهم مثل: الضغط، السكري، الجلطات.. هذه الظاهرة تحتاج إلى مزيد من الأطباء والاختصاصيين وإلى مستشفيات تتسع لكل هؤلاء، فهل تستطيع وزارة الصحة وهي متعبة بما لديها أن توفر لكل هؤلاء حاجتهم من الرعاية الصحية؟

ثم هل تستطيع وزارة الشؤون الاجتماعية أن تنفق على فقراء "الأسهم" مع عوائلهم؟ وهل تستطيع وزارة العمل أن توظف العاطلين منهم؟

هؤلاء "المسهورمون" بحاجة إلى رعاية والدهم - جلالة الملك - وهو - حفظه الله - قد بدأ هذه الرعاية لكنها تحتاج إلى مزيد من المتابعة من الأجهزة الأخرى لتحقيق الهدف من توجيهات الملك.. الشكر لجلالة الملك ولكل المخلصين العاملين وإلى المزيد من الإصلاحات التي تحقق الرخاء والاستقرار لكل فرد في بلادنا.